

مساهمات تنموية إلى البلديات عبر «الريجي»

## خليل: زراعة التبغ تحتاج بنى تحتية ودعمًا مباشرًا



خليل مستقبلاً وفد مزارعي التبغ

رؤساء البلديات الذين كانوا ضمن الوفد قدموا للوزير خليل «روزنامة تنفيذية»، لهذه المشاريع، وأضاف «الريجي» ناصيف سقلاوي ورؤساء البلديات ورؤساء نقابات مزارعي التبغ، لإعلان عن مشروع لتقديم مساهمات تنموية إلى هذه البلديات من خلال «الريجي».

وقال سقلاوي بعد اللقاء: «بناء على توجيهات الوزير برعاية زراعة التبغ والمزارعين والقرى الزراعية الأساسية في لبنان، قدم مجلس إدارة «الريجي» إلى الوزير مشروعاً يتباه من دون تردد، ويهدف إلى مد يد العون إلى المجتمع المحلي المزارعين من خلال مساعدة بلديات قراهم في تنفيذ مشاريع تنموية متواضعة بحجمها لهذا ملحة للمزارعين».

وإذ أشار إلى أنّ تقديم هذه الهيئة المالية يندرج «ضمن مسؤولية الريجي الاجتماعية تجاه هذه البلديات»، أوضح أنّ «تلك المشاريع ستتوزع بين برك لتجميع المياه وشبكات مياه وطرق زراعية وتدريب زراعي، وستتدفق من خلال روزنامة زمنية متفق عليها، لافتاً إلى أنّ

رؤساء البلديات الذين كانوا ضمن الوفد قدموا للوزير خليل «روزنامة تنفيذية»، لهذه المشاريع، وأضاف «الريجي» ناصيف سقلاوي ورؤساء البلديات ورؤساء نقابات مزارعي التبغ، لإعلان عن مشروع لتقديم مساهمات تنموية إلى هذه البلديات من خلال «الريجي».

وقال سقلاوي بعد اللقاء: «بناء على توجيهات الوزير برعاية زراعة التبغ والمزارعين والقرى الزراعية الأساسية في لبنان، قدم مجلس إدارة «الريجي» إلى الوزير مشروعاً يتباه من دون تردد، ويهدف إلى مد يد العون إلى المجتمع المحلي المزارعين من خلال مساعدة بلديات قراهم في تنفيذ مشاريع تنموية متواضعة بحجمها لهذا ملحة للمزارعين».

### خليل

من جهته، أوضح خليل أنّ هذه الخطوة فتحت باب الشراكة بين البلديات وهذه المؤسسة، من أجل تحسين ظروف المزارعين والمقيمين في هذه البلدات، وهي واحدة من المسؤوليات الأساسية التي يجب أن تكون للدولة لترعى هذا الأمر وتدفعه إلى الأمام». وقال: «هذه المساعدة على رمزيتها تعكس إصرارنا الأكيد على دعم القطاعات المنتجة والتي غابت كثيراً عن سياسات الدولة في المرحلة الماضية وعلى رأسها قطاع الزراعة الذي يحتاج إلى بنى تحتية بقدر ما يحتاج إلى دعم مباشر. وعندما تتوافر بنى تحتية قادرة كمرکز تجميع المياه والطرق الزراعية ومراكز الإرشاد، تكون أصبحنا على الطريق الصحيح

## وزارة الصحة قرّرت تغطية المغروسات الطبية

## أبو فاعور: لوقف السمسة على حساب صحة المواطن



أبو فاعور متحدثاً خلال المؤتمر الصحفي

أعلن وزير الصحة العامة والبلديات أبو فاعور قرار وزارة الصحة بتغطية المغروسات الطبية من دون استثناء، داعياً المواطنين إلى «عدم دفع أي مبلغ إضافي للمستشفيات أو للأطباء، وإبلاغ الوزارة عن أي مخالفة في هذا الأمر».

وخلال مؤتمر صحفي عقده في مكتبه في الوزارة، في حضور المدير العام وليد عمار، ونقيب أصحاب المستشفيات سليمان هارون، أكد أبو فاعور أنّ القرار المتخذ هو «خطوة إصلاحية جديدة تاتي في سياق السياسة الإصلاحية التي تعتمدها وزارة الصحة للقطاع الصحي في لبنان، بهدف تخفيف الأعباء عن المواطن ووقف الكثير من أعمال السمسة التي تحصل على حسابيه وصحته وماله». وأضاف: «إنّ القرار يتعلق بعمليات العظم والقلب والمستلزمات الطبية التي يتم استخدامها في هذه العمليات، والمتعارف على تسميتها بـ«PROTHÈSE»، والتي يتم لتأمينها تقاضي مبالغ هائلة من المرمضى، وهي مبالغ غير محققة تغذي جيوب بعض المتنفذين ومن بينهم أطباء يسيئون إلى مهنة الطب والكثيرين من الأطباء المحترمين الذين يقصدون مهنتهم، كما قد يكون من هؤلاء المتنفذين بعض المستشفيات والشركات». وأوضح أبو فاعور أنّ «السياسة التي كانت متبعة في السابق في وزارة الصحة بالنسبة إلى المغروسات الطبية كانت تتيج حصول تلاعب واستفادة غير مشروعة، لأنّ الوزارة كانت تغطي

مغروسات معينة فقط، الأمر الذي كان يفتح الباب لتقاضي فروقات هائلة بالألف الدولارات». وقال: «يمكن الطبيب أن يختار Prothese الذي يريد، على أن تسدّد الفاتورة في المستشفى بتغطية من وزارة الصحة، بنسبة 95 في المئة في المستشفى الحكومي و85 في المئة في المستشفى الخاص. ويكون على المريض أن يدفع خمسة في المئة من قيمة فاتورة الاستشفاء كلها، وليس من قيمة الـProthese في المستشفى الحكومي، و15 في المئة من قيمة الفاتورة كلها وليس من قيمة الـProthese في المستشفى الخاص، في حال لم تكن التغطية بقيمة 100 في المئة من وزارة الصحة»، لافتاً إلى موافقة المستشفيات على السير بهذا القرار، الذي يعفي المواطن من أي تكلفة إضافية غير محققة يتم تقاضيها حالياً».

وإذ أشار إلى أنّ «القرار الجديد يوقف الاستفادة غير المشروعة»، دعا أبو فاعور الأطباء إلى «الترام قانون الأداب الطبية وعدم الإساءة إلى مهنة الطب وثقافة الأطباء»، أملاً من الأخيرة «أن تكون شريكة في وقف هذا العمل غير المشروع». كما أوضح أنّ القرار الجديد لوزارة الصحة «يدخل حيز التنفيذ في 2014/1/1 ويخفف بنسبة 25 في المئة من سعر المغروسات الطبية بناء على التعرفة التي يعتمدها الضمان». ولغت هارون إلى أنّ «التجار رفضوا في البداية التزام الأسعار التي اعتمدها وزارة الصحة، وهي الأسعار نفسها التي يعتمدها الضمان

## البناء

تقرير لاتحاد وكالات الأنباء العربية عن الاقتصاد في لبنان

## تراجع تجاري وسياحي وجمود عقاري والدين العام بلغ 65.70 مليار دولار

في إطار تقريره الاقتصادي الشهري، عم اتحاد وكالات الأنباء العربية «فانا» تقريراً أعده الزميل في الوكالة الوطنية للإعلام جوزف فرح، عن «الاقتصاد الوطني في لبنان: هبة باردة هبة ساخنة».

وأشار التقرير إلى أن ما أورده صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير عن الإخطار السلبية التي تشمل المزيد من الضعف في المالية العامة وهذا يعني تأخير في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وارتفاع أسعار الفائدة، يعني استمرار الدين العام ليشكل نحو 150 في المئة من الناتج القومي.

كما قال التقرير الضوء على العجز المتراكم في الكهرباء، إذ أشار إلى أنّ العجز يصل حالياً إلى نحو 3100 مليار ليرة في السنة، وبالتالي من المفروض تخفيف هذا العجز من طريق تعديل التعرفة الكهربائية ومكافحة مكامن الهدر التي تصل في بعض المناطق إلى نحو 50 في المئة.

وتوقع أن يبلغ النمو هذا العام 1.8 في المئة و2.5 في المئة السنة المقبلة، مستبعداً حدوث تغييرات إيجابية في قطاعات الاقتصاد الحقيقي خلال الفترة المتبقية من العام الحالي.

بالنسبة إلى القطاع التجاري، فعلى رغم انتعاش الأسواق التجارية إثر تأليف حكومة الصلحة الوطنية وقرار رفع الحظر الخليجي عن الرعايا الخليجين للجمعي إلى لبنان، إلا أنّ هذا الانتعاش سرعان ما عاد إلى الوراء بحيث يشير المعنويون

إلى استمرار التراجع البنوي غير المطمئن للقطاع التجاري اللبناني بحيث سجّلت تلك الأرقام تراجعا بلغت نسبته 13 في المئة، من أنّ البعض يذكر أنّ التراجع تجاوز الـ30 في المئة.

وحسب تقرير «آرست أد بونغ»، بلغت نسبة إشغال الفنادق في بيروت 49 في المئة خلال النصف الأول من العام الحالي، وهذا يعني المزيد من التباطؤ مع العلم أنّ الاقتصاد كان يراهن على هذا القطاع لتحسين أوضاعه.

وفي الشأن الصناعي، لا تزال مقومات النمو الاقتصادي والاستهلاكي أو الاستهلاكي وتطور نمو الصادرات ضعيفة بسبب الأوضاع السياسية والأمنية الداخلية والإقليمية، وفي هذا السياق انخفضت الصادرات الصناعية اللبنانية بنسبة 17.03 في المئة بسبب ضعف النقل البري وارتفاع كلفة النقل البحري والجوي.

عقارياً، تبين إحصاءات المديرية العامة للشؤون العقارية تراجعاً في أداء القطاع مع انخفاض عدد المعاملات العقارية وتراجع قيمة المعاملات العقارية، وبلغت حصة الأجنب من عمليات البيع العقارية 1.50 في المئة، وهذا دليل على غياب الاستثمار الأجنبية، ما أدى إلى جود الحركة العقارية باستثناء العمليات التي تتم عبر اللبنانيين المقتنزين في العالم الذين لا يزالون يربحون في شراء الشقق في لبنان.

وأعلنت المؤسسة في بيان أنها قررت «الطلب إلى المديرية العامة - مديرية الشؤون الإدارية / مصلحة القضايا والشؤون القانونية، تطبيقاً لقرار مجلس الإدارة الرقم 361-37/2014 تاريخ 2014/8/12، الإذاعة على كل من السادة: ل.م. وب.ب. وأ.ش. (وهم من عمل غبّ الطلب وجباة الإكراء سابقاً في المؤسسة) وكل من يظهره التحقيق بجرم إقفال أبواب المؤسسة ومنع المستخدمين من الدخول إليها والقدح والنذم بحق إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومديريها ومستخدميها وبث إشاعات مفرضة ومضللة للرأي العام».

كما طلبت من «المديرية العامة - اللجنة المؤلفة بموجب المذكرة الإدارية الرقم 33 تاريخ 2012/4/20 والاستشاري شركة NEEDS إفادة مجلس الإدارة خلال يومين من تاريخه بالإجراءات الواجب اتخاذها وفق العقد (إنذارات، ... بحق شركات مقدمي الخدمات Service

## «الصحة» أقرت قانون مراكز التجميل الطبية

أقرت لجنة الصحة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية اقتراح القانون المتعلق بتنظيم تراخيص مراكز التجميل الطبية، وخلال جلسة عقدها قبل ظهر أمس، في المجلس النيابي، برئاسة النائب عاطف مجدلاني. وقال مجدلاني بعد الجلسة: «اجتمعت اليوم لجنة الصحة في حضور أعضائها وممثلين لوزارة الصحة وثقافة الأطباء، وكانت على جدول الأعمال دراسة تقرير اللجنة الفرعية التي تولت درس اقتراح

قانون تنظيم تراخيص مراكز التجميل الطبية، ونحن هنا نتحدث عن مراكز التجميل وليس مراكز التجميل الأخرى، والمفروض وضع حد فاصل بينهما». وأضاف: «نحن هنا نتكلم على مراكز التجميل الطبية التي تهتم بزرع الشعر والظفر، فهناك عدد من المراكز غير معروف من هو المسؤول عنها، وهذه الأعمال هي أعمال طبية».

وأشار مجدلاني إلى أنّ «هذا الاقتراح وضع ليُنظّم هذه الأعمال ويضع مسؤولية على إنسان يقوم بعمل تجميلي طبي، وبهذا القانون يكون اختصاصاً إما في الأمراض الجلدية أو في جراحة التجميل أو في الأنتين معاً، لأنّ هناك العديد من الحالات تحصل فيها مضاعفات تؤثر في صحة المرضى أو الذين يحجون للتجميل، مما ينتج مثلاً حروقاً وأموراً خطيرة كقدحان النظر. وبالتالي رأينا من الواجب أن ننظم الأمر ونحدد المسؤوليات كما نضع الناس أمام القانون، إذ لا يجوز السكوت لأنّ عن أمور كهذه».

## نشاطات اقتصادية

● استقبل وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم ظهر أمس سفير بولندا في لبنان وشيا بوزيك برافقه الملحق التجاري في السفارة. وتمّ البحث في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية بين البلدين، والتي تعتبر من النقاط المشتركة التي يركز عليها كل من لبنان وبولندا.

وأيدي حكيم «اهتمام لبنان بتفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية مع بولندا، والتي تعتبر من أهم الاقتصادات الأوروبية ولديها أسواق واعدة بالنسبة إلى الإنتاج اللبناني، لا سيما النبيذ».

وجرى عرض للنشاطات التي جرت بين البلدين والخضوات العملية التي سيعمل عليها الفريقان ومنها زيارات متبادلة لرجال الأعمال في كلا البلدين، والشاركة في كل النشاطات التي تدرج في إطار التبادل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بينهما.

كما استقبل حكيم الممثل المقيم للأمن العام للامم المتحدة روس ماوتن بحضور المدير العام للاقتصاد علي عباس، وبحث معه الوضع القائم وآثر الوجود السوري في لبنان، وتنظيمه بما يعود بالفائدة على اللبنانيين كما السوريين. وتمّ البحث أيضاً في إيجاد آليات لحض المجتمع الدولي على مساعدة لبنان في معالجة المشاكل التي تعاني منها المجتمعات المستضيفة في لبنان.

الديمقراطية من خلال الوفاء بالاستحقاقات الدستورية، والسعي من دون هواده من قبل الأقران السياسيين كافة إلى تحسين لبنان تجاه تداعيات الصراعات الإقليمية، والاستخفاف حول الجيش والقوى الأمنية اللبنانية للوقوف سداً منيعاً لحماية الوطن وأبنائه جميعاً».

**وزني**  
ولاحظ الخبير المالي الاقتصادي غازي وزني أنّ اقتصاد 2014 ضبابي وقادم «يتأثر بالتطورات السياسية الداخلية والأقليمية والاستحقاقات السياسية المتعددة بدءاً من انتخابات رئاسة الجمهورية إلى محدودية السلطة التنفيذية، وبالتالي يمكن القول إنّ اقتصاد 2014 سيكون متباطئاً وضعيفاً ومعدلات النمو تقل عن 2 في المئة بسبب عدم تحسن النشاط السياحي، إضافة إلى عدم التحسن في القطاع التجاري الذي يسجل تراجعاً بين 20 و25 في المئة في حركته، وأخيراً بسبب استمرار الجمود والتريث في القطاع العقاري».

وأكد أنّ «عام 2014 لن يشهد تقدماً على صعيد ملف النفط والغاز بسبب الخلافات بين القوى السياسية، مع الإشارة إلى أنّ تأجيل عمليات المناقصة لهذا القطاع له تبعات متعددة إن على صعيد صورة لبنان الخارجية واستياء الشركات النفطية العملاقة، أو على صعيد إمكان استيلاء «إسرائيل» على جزء من الحقول اللبنانية، كان يفترض على حكومة المصلحة الوطنية إيجاد حل لهذا الملف من دون تباطؤ».

## تراجع أسعار البنزين والغاز والكاز واستقرار المازوت

تراجعت أمس أسعار صفيحة البنزين 98 أوكتان 300 ليرة لبنانية و95 أوكتان 400 ليرة لبنانية، وتراجع سعر صفيحة الكاز 100 ليرة لبنانية وقارورة الغاز 300 ليرة لبنانية. واستقر سعر صفيحة كل من الديزل أويل والمازوت الأحمر.

جاء ذلك في قرارات، أصدرها وزير الطاقة والمياه آرثور نظريان حدّد بموجبها الحد الأعلى لأسعار مبيع المشتقات النفطية في الأسواق اللبنانية التي أصبحت على الشكل الآتي:

بنزين 98 أوكتان 34000 ليرة لبنانية.  
بنزين 95 أوكتان 33300 ليرة لبنانية.  
ديزل أويل للمركبات 25700 ليرة لبنانية.  
مازوت أحمر 25600 ليرة لبنانية.  
كاز 27500 ليرة لبنانية.

قارورة غاز زنة عشرة كيلوغرامات 17300 ليرة لبنانية.  
قارورة غاز زنة 12.5 كيلوغرام 21000 ليرة لبنانية.

ومن المتوقع أن يستمر التراجع في هذه الأسعار الأسبوع المقبل في شكل مماثل بسبب التراجع الذي طرأ على سعر برميل النفط الخام البرنت الأميركي الذي وصل إلى 101 دولار أميركي أمس.

## مبيعات التجارة الإلكترونية العربية تصل إلى 15 مليار دولار في 2015

أظهر تقرير صادر عن شركة «بيفورت» حول «مؤشرات صناعة المدفوعات الإلكترونية في العالم العربي لعام 2014»، أنّ التجارة الإلكترونية ستكون المحرك الرئيسي لاقتصادات العالم العربي خلال العشرة أعوام المقبلة، الأمر الذي سيؤدي إلى تطوير وسائل الدفع الإلكتروني لكي تلبي متطلبات المستهلكين في المنطقة بما في ذلك الخدمات الحكومية الإلكترونية.

وتوقّعت الشركة أن يرتفع حجم المبيعات في صناعة التجارة الإلكترونية في العالم العربي من 9 مليارات دولار في عام 2012 إلى 15 مليار دولار في عام 2015. أما بالنسبة إلى التجارة عبر الهواتف المحمولة، فمن المتوقع أن ترتفع المبيعات التي تتم عبرها من 900 مليون دولار في عام 2012 إلى 3 مليارات دولار في عام 2015. الأمر الذي يعكس الإمكانيات الضخمة التي تمتاز بها هذه القناة التجارية في المنطقة.

## «أوبك»: 29.2 في المئة النسبة العالمية لاحتياطات الغاز العربية

أعلنت منظمة «أوبك» أنّ الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي لدى الدول العربية بلغت مع نهاية 2012 نحو 1.9 تريليون قدم مكعبة أي ما نسبته 29.2 في المئة من الاحتياطات العالمية.

وأضافت أنّ دول مجلس التعاون الخليجي تملك نحو 77 في المئة من الاحتياطات العربية من الغاز الطبيعي، موضحة أنّ تلك الاحتياطات تتركز في قطر والسعودية والإمارات تليها الجزائر ومصر اللتان تقدرا احتياطاتهما من الغاز الطبيعي بنحو 8.4 مليار قدم مكعبة وبنسبة 15.4 في المئة من إجمالي الاحتياطات العربية من الغاز.

كما أفادت بأنّ الدول العربية ساهمت بالحصة الأكبر في الزيادة العالمية في إنتاج الغاز الطبيعي في الفترة بين 2002 و2012 وبلغت 796.3 مليار متر مكعب حيث بلغت الزيادة في إنتاج الغاز في الدول العربية خلال الفترة نفسها نحو 253.4 مليار متر مكعب أي ما يعادل 31.8 في المئة من إجمالي الزيادة العالمية.

## الذهب دون 1300 دولار

استقر الذهب دون مستوى 1300 دولار للأوقية أمس، بعد موجة خسائر استمرت ثلاثة أيام، إذ عززت بيانات قوية من قطاع الإسكان الأميركي أسواق الأسهم وحذت من جاذبية الذهب كملأه آمن.

وبيّنا يراقب المستثمرون التورات السياسية المحتمة ينتظرون أيضاً محضر واقع إجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي (المرکزي الأميركي) في شهر تموز بحثاً عن مؤشرات على آفاق السياسة النقدية للمجلس.

ولم يشهد سعر الذهب في المعاملات الفورية تغيراً يذكر ليستقر عند 1295.44 دولار للأوقية بحلول الساعة 06:43 بتوقيت غرينتش بعدما انخفض 1.3 في المئة في الثلاث جلسات الماضية.

واستقر سعر الذهب في العقود الأميركية عند 1297 دولاراً. ولاسته الفضة أدنى مستوياتها في شهرين عند 19.47 دولار للأوقية بينما ارتفع البلاتين 0.23 في المئة إلى 1435.24 دولار للأوقية.

أما البلاتيوم فنزل 0.05 في المئة مستقراً قرب أعلى مستوى في 13 عاماً.

### القصر

أكد رئيس الهيئات الاقتصادية، الوزير السابق عدنان القصار أنّ «الاقتصاد اللبناني لا يزال يظهر مناعة قوية تجاه التحديات الداخلية والخارجية غير المسبوقة، إذ تشير التوقعات إلى أنّ معدل النمو من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ستبقى خلال العام الحالي عند المستوى ذاته المتوقع عام 2013 والبالغ 1 في المئة».

وأشار إلى أنّ «تحقيق الانطلاقة الاقتصادية القوية، تتطلب توفير البيئة السياسية المناسبة التي يعول عليها القطاع الخاص، والتي يأتي في مقدمها انتخاب رئيس للجمهورية في أقرب فرصة ممكنة، وتحسين

## نمو القطاع المصرفي سيبقي على غرار 2013 أي ما يقارب 7 في المئة بسبب ثقة المودعين بماتانة القطاع

وهذا قد يتسبب لاحقاً في خفض التصنيف الائتماني للدولة اللبنانية وتعكاسها الائتماني على القطاع المصرفي اللبناني الذي سيبقي الممول الرئيسي للديون السيادية مما يؤدي إلى اضطراب الدولة إلى رفع معدلات الفوائد للمرحلة المقبلة.

وأكد التقرير أنّ الليرة اللبنانية مستقرة ومنيتة نتيجة احتياطات مصرف لبنان المهمة التي وصلت إلى حوالي 37 مليار دولار ونتيجة السيولة المرتفعة بالمعاملات الأجنبية لدى القطاع المصرفي اللبناني،

### المؤشرات المالية

في هذا السياق، أشار التقرير إلى أنّ